العرب
الأحد 2021/10/24
السنة 44 العدد 12219

خيارات النظام الإيراني تتأرجح بين الملف النووي وتصاعد الأزمة الاقتصادية

إيران تعود إلى التلكؤ بشأن المباحثات النووية في فيينا

التردد الإيراني في العودة إلى المباحثات النووية في فيينا يثير العديد من التساؤلات حول خيارات طهران في هذا الصدد، حيث تبدو في مأزق حقيقي بين العودة إلى هذه المباحثات المتوقفة منذ فترة أو الإبقاء على حالة التلكؤ والقيام بالمزيد من الانتهاكات للاتفاق النووي الموقع عام 2015، ومواجهة تداعيات ذلك على غرار العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والتي ستفاقم الأزمة الاقتصادية لإيران.

لماذا تتردد إيران حيال العودة إلى مباحثات فيينا

طهران – يثير التلكؤ الإيراني في العودة إلى مباحثات فيينا النووية تساؤلات بشأن خيارات طهران في مواجهة الضغوط الدولية التي أفرزت أزمة اقتصادية خانقة يرزح تحت وطأتها الإيرانيون.

ويقول المسؤولون الإيرانيون إن طهران سوف تعود إلى مباحثات فيينا مطلع الشهر المقبل إلا أنهم وضعوا شرطا يطلب من الولايات المتحدة أن تتقدم بمبادرة للتعبير عن حسن النية.

ولئن رفضت الولايات المتحدة أن تقدم أي تعهدات لإيران وطالبتها بالعودة إلى التزاماتها في الاتفاق النووي، فإن أجواء التلكؤ عادت لتسيطر على المشهد، مما أثار تساؤلات المراقبين حول ما إذا كانت إيران تريد العودة بالفعل إلى مباحثات فيينا. وإذا كانت تحاول كسب الوقت، فمن أجل ماذا؟ وهل تراهن إيران على تحمل استمرار العقوبات من أجل تطوير قدرات نووية عسكرية؟ وما الذي يقف وراء المماطلة والتردد؟

إبراهيم رئيسي

حكومتي لن تربط موائد الناس والسوق بمفاوضات النووي

وقال مسؤولون في المعارضة الإيرانية في تصريحات لـ"العرب" إن حالة الجمود التي اعترف بها وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان تعود إلى أن "النظام غير قادر على الذهاب إلى طاولة المفاوضات وقبول شروط الجانب الآخر، كما أنه غير قادر على الوقوف في وجه المجتمع الدولي وتحمل عواقب عقوبات إضافية مدمرة". ولذلك يحاول عن طريق تبني سياسة "ضربة على الحافر وضربة على المسمار كسب تنازلات عبر التسويف وإضاعة الوقت وإرهاق الجانب الآخر على أمل الحفاظ على ما لديه من المرافق النووية، بينما يحاول في نفس الوقت رفع العقوبات أو إرخاء حبلها على الأقل قدر الإمكان".

وأصبح من غير المقبول بالنسبة إلى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أن تستمر المماطلة الإيرانية بعد مرور نحو ثلاثة أشهر على تولي الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لمنصبه مطلع أغسطس الماضي. وعاد الحديث حول إمكانية اللجوء إلى "خيارات أخرى".

وقال جوزيب بوريل مسؤول الخارجية الأوروبية خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن إن "الحكومة الإيرانية الجديدة كان لديها الوقت الكافي لدراسة القضية وتدريب فريقها المفاوض".

وطالب عبداللهيان بدفع 10 مليارات دولار خلال رحلته إلى نيويورك، إلا أن رفض الولايات المتحدة دفعه إلى القول إن بلاده مستعدة للتفاوض لكن يجب على الولايات المتحدة أولاً رفع جميع العقوبات.

ويقول خبراء ومحللو النظام الإيراني أنفسهم إن هذا الطلب غير معقول وغير عملي لأن رفع جميع العقوبات لا يقع ضمن سلطة الرئيس الأميركي.

وجعلت التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون ميزانية الدفاع الأميركية الجديد تقديم أي تنازلات مالية للنظام الإيراني أمرا مشروطا بموافقة الكونغرس، وهي إشارة تحدٍّ من قدرة الإدارة الأميركية على تقديم تسهيلات مجانية لإيران.

ويقول بعض المراقبين إن النظام قلل من وراء الكواليس من مطالبه بشأن إخراج "الحرس الثوري الإيراني" من قائمة المنظمات الإرهابية، إلا أن الرد الأميركي تمسك بأن ترفع واشنطن العقوبات المتعلقة بالاتفاق النووي مقابل عودة طهران إلى الاتفاق.

ويعني ذلك أن تتخلى إيران عن كل ما قامت به من خروقات، وأن تقوم بتسليم كل ما لديها من يورانيوم مخصب تزيد نسبة تخصيبه عن 3.6 في المئة التي أقرها الاتفاق النووي، وتدمير أو تسليم أجهزة الطرد المركزي غير المسموح باستخدامها، فضلا عن الموافقة على إجراءات رقابة أشد على منشآتها النووية، وذلك في مقابل رفع تدريجي للعقوبات.

ويقول مسؤولو المعارضة الإيرانية إن السلطات الإيرانية تواجه مأزقا من جهتين، الأول هو أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد بلغت مستوى كارثيا من التدهور، وليس بوسعها أن تتحمل المزيد من الضغوط والعقوبات. والثاني أن سلطة رئيسي التي سبق وأن اعتبرت نتائج الجولة السادسة من مفاوضات فيينا "خيانة" تستوجب المحاكمات للفريق التفاوضي الذي قاده الرئيس السابق حسن روحاني، تبحث عن سبيل للحصول على مكسب ولو طفيف من أجل القول إنها حققت إنجازا أفضل.

ومع بلوغ الأوضاع الاقتصادية حدا يمكن أن يدفع إلى انفجار تظاهرات احتجاجية جديدة، فقد وجد رئيسي نفسه مضطرا إلى القول في مقابلة تلفزيونية إن حكومته "ستواصل عمل اقتصاد المقاومة ولن تربط موائد الناس والسوق وخبز الشعب بالمفاوضات حول الاتفاق النووي".

أما "اقتصاد المقاومة" فقد بدأ بإلغاء الإعانة النقدية الصغيرة للعائلات الفقيرة، وبتحصيل ضرائب جديدة على الرواتب تحت عنوان "ضريبة التضخم" وإلغاء العملة المفضلة البالغة 4200 تومان والتي من المتوقع أن ترفع سعر السلع الأساسية بنسبة 100 في المئة.

ويضيف مسؤولو المعارضة "النظام في طهران يواجه نوعين من السيناريوهات. الأول هو قلب طاولة المفاوضات لكي يحتفظ بقدرته على التهديد. ويتعين عليه في هذه الحال أن يقبل النتائج، وهي استمرار الضغط وزيادة العقوبات وإحالة القضية لمجلس الأمن".

والسيناريو الثاني هو الامتثال لمطالب الطرف الآخر لمعالجة الاختناق الاقتصادي، إلا أن النظام في إيران يريد في الوقت نفسه أن يظهر بمظهر من استطاع أن يحصل على تنازلات.

والترجيحات تذهب إلى أن إيران سوف تعود إلى مفاوضات فيينا وتحاول إجراء تعديلات ولو طفيفة على جدول العودة المتزامنة. إلا أن ذلك سيكون بمثابة قبول جديد من المرشد الأعلى علي خامنئي بشرب "كأس السم" الذي تجرعه المرشد السابق الخميني للقبول بوقف الحرب مع العراق في العام 1988.

اغتيال قيادي إخواني في تعز

تعز (اليمن) – لقي القيادي في حزب التجمع الوطني للإصلاح الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن ضياء الحق الأهدل مصرعه في مدينة تعز جنوب غرب البلاد الذي يملك فيه الإخوان نفوذا واسعا.

وقالت مصادر محلية مطلعة إن مسلحين على متن دراجة نارية أطلقوا النار على الأهدل بعد خروجه من منزله في شارع "جمال" بالمدينة.

وأضافت المصادر أن "الأهدل قُتل على الفور وجرى نقل جثمانه إلى أحد مستشفيات المدينة الواقعة تحت سلطة الحكومة".

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادثة، فيما لم يصدر تعليق حول عملية الاغتيال من قبل الحزب أو سلطات تعز.

وجنوب غرب اليمن بشكل عام وتعز بشكل خاص هي مناطق نجح حزب التجمع الوطني للإصلاح في توسيع نفوذه فيها لكن المنطقة باتت تشهد موجة اغتيالات منذ فترة.

ولطالما تبادل الغريمان الرئيسيان في تعز حزب التجمع اليمني للإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي وكلاهما محسوب ضمن معسكر الشرعية اليمنية بقيادة الرئيس عبدربّه منصور الاتهامات بالمسؤولية عن الاغتيالات التي شهدتها المدينة.

وتشكل اتهامات كل طرف للآخر بالمسؤولية عن الاغتيالات سببا رئيسيا في حالة التوتّر التي يمكن أن تتطور في أي لحظة إلى صدام مسلّح من شأنه أن ينسف اتّفاق الرياض بين الشرعية والانتقالي الذي رعته السعودية.

ويقود السلطة المحلّية في تعز المحافظ نبيل شمسان المقرّب من إخوان اليمن والذي تمّ تعيينه في المنصب من قبل القيادي الكبير في حزب الإصلاح محسن الأحمر الذي يشغل منصب نائب للرئيس اليمني، وذلك في نطاق صراعات شرسة خاضها الحزب ضدّ خصومه ومنافسيه بهدف السيطرة على المحافظة الأكثر سكانا في البلاد وذات الموقع الاستراتيجي الهام قريبا من مضيق باب المندب.

وشهدت المحافظة في الأشهر الماضية احتجاجات عارمة بسبب تدهور الأوضاع فيها فيما أكدت السلطات المحلية وقتها أن تعمل على إصلاح الخدمات متهمة الحكومة، التي هي جزء منها، بالتقصير في الاهتمام بالمحافظة.

أردوغان يمهد لطرد عشرة سفراء بسبب دعوتهم إلى إطلاق سراح عثمان كافالا

إسطنبول – قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان السبت إنه أمر وزارة الخارجية باعتبار عشرة سفراء من بينهم سفراء الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا "أشخاصا غير مرغوب فيهم" تمهيدا لطردهم وذلك بسبب دعوتهم إلى الإفراج عن رجل الأعمال عثمان كافالا.

وأضاف أردوغان "أصدرت أمرا بهذا إلى وزير خارجيتنا وقلت له أن يعمل على إعلان هؤلاء السفراء العشرة أشخاصا غير مرغوب فيهم بأسرع ما يمكن".

وهدّد أردوغان في وقت سابق بشكل غير مباشر بطرد السفراء بسبب مطالبتهم بإطلاق سراح كافالا.

وقال أردوغان إنه "لا يمكن أن يكون لدينا ترف الترحيب بهم في بلادنا". وأضاف "هل يحق لكم أن تعطوا تركيا درسا كهذا؟ من أنتم؟"، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة وألمانيا لا تطلقان سراح "المحتالين والقتلة والإرهابيين" ببساطة.

ووصف أردوغان في تصريحات سابقة كافالا بأنه "بقايا سوروس"، زاعما وجود صلات له بما أسماها شبكة المستثمر الأميركي – المجري جورج سوروس التي تهدف إلى إثارة الاضطرابات السياسية في تركيا والمنطقة المحيطة بها.

ودعا سفراء ألمانيا والولايات المتحدة وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد في بيان يوم الاثنين الماضي إلى "حل عادل وسريع" لقضية كافالا، وقالوا إن استمرار احتجازه يلقي بظلاله على الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا، وأشاروا في البيان إلى أحكام صادرة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي كانت طالبت بإطلاق سراح كافالا.

وعلى إثر ذلك استدعت الخارجية السفراء للاحتجاج على ما طالبوا به.

وفي مقابلة مع وسائل إعلام الأسبوع الماضي اعتبر كافالا أن اعتقاله يسمح لسلطة أردوغان بتبرير "نظرية المؤامرة".

وقال من سجنه عبر محاميه "أعتقد أن السبب الحقيقي وراء اعتقالي المستمر هو حاجة الحكومة إلى الإبقاء على رواية ارتباط احتجاجات جيزي (2013) بمؤامرة أجنبية حية".

وأضاف "بما أنني متهم بكوني جزءا من هذه المؤامرة المزعومة التي نظمتها قوى أجنبية، فإن إطلاق سراحي سيضعف هذه الرواية المشكوك فيها، وهذا ليس شيئا ترغب به الحكومة".

وكافالا (64 عاما) شخصية بارزة في المجتمع المدني ويتهمه نظام أردوغان منذ 2013 بالسعي لزعزعة استقرار تركيا.

وأيّد في 2013 التظاهرات المناهضة للحكومة التي عرفت بـ"حركة جيزي"، ثم اتهم بالسعي لـ"إسقاط الحكومة" خلال محاولة الانقلاب العام 2016.

وفي ديسمبر 2019 أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بـ"الإفراج الفوري" عنه.

وفي أكتوبر قررت محكمة في إسطنبول وجوب بقاء كافالا في السجن أقله حتى السادس والعشرين من نوفمبر رغم التهديدات بفرض عقوبات على أنقرة.

وهدّد مجلس أوروبا أخيرا أنقرة بعقوبات يمكن إقرارها خلال دورته المقبلة التي ستعقد بين الثلاثين من نوفمبر والثاني من ديسمبر، إذا لم يتم الإفراج عن المعارض حتى ذلك الحين.

ويتعرض أردوغان باستمرار لانتقادات من قادة أوروبيين وأميركيين بشأن حقوق الإنسان والحريات الفردية، لاسيما منذ محاولة الانقلاب في 2016 وموجة الاعتقالات التي تلتها.

قضية كافالا تسبب إزعاجا خارجيا كبيرا لأردوغان

الصدر يدعو القوى السياسية إلى الإذعان لنتائج الانتخابات

بغداد – دعا زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر السبت المعترضين على نتائج الانتخابات العراقية إلى "الإذعان" لعملية الاقتراع التي حصلت على تأييد دولي وعدم جر البلاد إلى الفوضى.

وقال الصدر في تغريدة على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر إن "تأييد مجلس الأمن الدولي لنتائج الانتخابات العراقية وتبني نزاهتها والقول بأنها فاقت سابقاتها فنيا يعكس صورة جميلة عن الديمقراطية العراقية، ويعطي الأمل لإذعان الأطراف التي تدعي التزوير في تلك العملية الديمقراطية".

وأوضح الصدر أن "جرّ البلد إلى الفوضى وزعزعة السلم الأهلي بسبب عدم قناعتهم بنتائج الانتخابات هو أمر معيب يزيد من تعقيد المشهد السياسي والوضع الأمني، بل يعطي تصورا سلبيا عنهم وهذا ما لا ينبغي تكراره".

ودعا الصدر الذي حصد أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات إلى عدم الضغط على مفوضية الانتخابات المستقلة أو التدخل بعمل القضاء والمحكمة الاتحادية، قائلا "بل لا بد من خلق أجواء هادئة لتتم المفوضية الإجراءات في ما يخص الطعون أو ما شابه ذلك".

ووفق النتائج الأولية فازت الكتلة الصدرية بـ73 مقعدا من أصل 329 بالبرلمان، فيما حصلت كتلة تقدم بزعامة رئيس البرلمان المنحلّ محمد الحلبوسي على 38 مقعدا. وحلت في المرتبة الثالثة كتلة دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بـ37 مقعدا.

كما حل التحالف الكردستاني رابعا بـ32 مقعدا، وتحالف عزم 12، التحالف الوطني الكردستاني 16، وتحالف الفتح 17، وحركة امتداد 9، وحركة الجيل الجديد 9.

ويعدّ تحالف الفتح وهو مظلة سياسية للفصائل المسلحة أبرز الخاسرين في الانتخابات الأخيرة بحصوله على 17 مقعدا، في حين أنه حل ثانيا في انتخابات 2018 برصيد 48 مقعدا.

وفي النتائج التي أظهرت حصول المستقلين على 40 مقعدا في البرلمان، لم يفز تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم إلا بمقعدين لكل منهما.

وأشاد مجلس الأمن الدولي في وقت سابق بعملية الاقتراع البرلماني معربا عن "أسفه" إزاء تهديدات بالعنف تلقتها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) عقب الانتخابات العراقية التي جرت في العاشر من أكتوبر الجاري.

الصدر أوضح أن جرّ العراق إلى الفوضى بسبب عدم الاقتناع بنتائج الانتخابات هو أمر معيب يزيد من تعقيد المشهد السياسي

وحالما تتم المصادقة على النتائج يتطلع أعضاء مجلس الأمن إلى تشكيل سلميّ لحكومة شاملة تعكس إرادة الشعب العراقي ودعوته إلى ديمقراطية أقوى.

فيما حذرت قوى شيعية بينها فصائل متنفذة من أن المضي بهذه النتائج "يهدد السلم الأهلي في البلاد" ما أثار مخاوف من احتمال اندلاع اقتتال داخلي في البلاد.

وأجريت الانتخابات مبكرا عن موعدها ببضعة أشهر في استجابة للاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت في عام 2019 وأطاحت بالحكومة وكشفت عن حالة من الغضب واسع النطاق ضد القادة السياسيين الذين يقول الكثير من العراقيين إنهم حققوا ثروات لأنفسهم على حساب البلاد.